



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2023/07/06

تاريخ القبول: 2023/12/20

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

تكوين المعلم في الدول المتطورة وسبل الاستفادة منها

التجربة اليابانية أمودجا

Teacher formation in developed countries and ways to benefit from it

The Japanese experience as a model

د. محمد جايلي

المدرسة العليا للأساتذة ببوسعادة (الجزائر)

مخبر المسألة البيداغوجية (المدرسة العليا للأساتذة- بوسعادة)

djaili.mohamed@ens-bousaada.dz

الملخص:

لقد برزت العديد من الدول التي تتنافس في تطوير النظام التعليمي إجمالاً، وفي تكوين المعلم وإعداده وتطوير كفاءاته خاصة. وقد أردنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على التجربة اليابانية باعتبارها إحدى أبرز التجارب الناجحة في إعداد المعلم؛ والتي استطاعت أن تحقق نتائج باهرة انعكست على كل مجالات الحياة (الاجتماعية، الصناعية، الاقتصادية....)، وأن نتبين مكامن النجاح وعوامله فنستفيد منها .
الكلمات المفتاحية: التعليم؛ إعداد المعلم؛ اليابان؛ النظام التعليمي؛ العامل البشري.

ABSTRACT

Many countries have emerged that compete in developing the educational system as a whole, and in training and preparing teachers and developing their competencies in particular. Through this research, we would like to shed light on the experience in Japan as one of the most successful experiences in teachers "formation", Which was able to achieve impressive results that were reflected in all areas of life (social, industrial, economic...), and to identify the areas of success and its factors, so we can benefit from them.

Keywords: : education; teachers formation ; Japan; educational system; human factor.

1. مقدمة:

فقد ازداد إيمان الأمم في الأزمنة الأخيرة بأهمية التعليم ودوره العظيم في نهضة الأمم ورفيها في شتى مجالات الحياة (الفكرية، الاقتصادية والاجتماعية....)، فراحت تتنافس وتسعى إلى البحث في كل ما من شأنه أن يسهم في تطوير التعليم، وفي الرقي بالمعلم على وجه الخصوص؛ وذلك باعتباره حجر الزاوية في العملية التعليمية التعلمية؛ فكانت هناك الكثير من التجارب عبر هذه المعمورة التي استطاعت أن تنجح وتحقق نتائج لافتة للانتباه، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر (سنغافورة، فنلندا، ماليزيا، كندا واليابان....).

وقد أردت تسليط الضوء على التجربة اليابانية باعتبارها إحدى أبرز الدول التي حققت نجاحا باهرا في ميدان التعليم وما تعلق به؛ محاولا بذلك الإجابة عن جملة من التساؤلات، وذلك من قبيل :

ما هي أهم أسباب هذا الرقي بالتعليم والمعلم الياباني؟ هل هذه الأسباب مادية أم معنوية؟ أم أنه هناك أسباب أخرى؟ وكيف يمكننا الاستفادة من تجربة اليابان في الرقي بالتعليم في بلدنا؟

وقد حاولت من خلال البحث الإجابة عن هذه الأسئلة، فتوسّمت في إنجاز خطة تضمنت العناصر الآتية :

- مقدمة
- نظام التعليم في اليابان
- المناهج التعليمية في اليابان وخصائصها
- أساليب التعليم في اليابان
- نظام التقويم والامتحانات في اليابان
- الإنفاق على التعليم
- أهداف التعليم في اليابان
- هيئات التدريس في اليابان
- مكانة المعلم في اليابان
- تكوين المعلم وتأهيله
- تدريب المعلم أثناء الخدمة
- خاتمة : وتضمنت أهمّ النتائج المتوصل إليها من خلال البحث

2. نظام التعليم في اليابان:

وقد أردت إعطاء لمحة عن التعليم في اليابان قبل الحديث عن المعلم ومكانته في المجتمع الياباني، وكيفية تكوينه، وذلك لأخذ صورة عن بيئة المعلم والمتعلم على حدّ سواء وإمكانية بيان الفارق بين هذه الدولة التي أحرزت تقدماً كبيراً في عديد المجالات على غرار التعليم، ومقارنتها مع بقية الشعوب خاصة العربية منها.

إنّ نظام التعليم في اليابان لا يختلف عن أغلب دول العالم من حيث المراحل وعدد سنوات التمدرس، حيث يطبق نمط (4،3،3،6) للمراحل الدراسية المعهودة (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي)، إضافة إلى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي الاختيارية (رياض الأطفال).

1.2 التعليم قبل الابتدائي: تُعد مرحلة رياض الأطفال في اليابان مرحلة اختيارية تقدمها مدارس خاصة بين سن الثالثة والسادسة، ويعتبر (70%) من مدارس رياض الأطفال مدارس خاصة تحدد مستواها وزارة التربية، وتقدم رياض الأطفال ست مجالات للدراسة في رياض الأطفال في جميع أنحاء اليابان، وهذه المجالات هي : (الصحة، المجتمع، الطبيعة، اللغة، الموسيقى، الفن). (زكي أحمد عبد الفتاح، 2006، صفحة 73)

2.2 التعليم الابتدائي: يلتحق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6-12) في التعليم الابتدائي، إذ تقترب نسبة الالتحاق من (100%)، وتُعد هذه المرحلة مرحلة إلزامية تهدف إلى تزويد الأطفال بالتعليم الأولي العام الذي يناسب خصائص نموهم الجسدي والعقلي، وينصّ قانون التربية المدرسية الصادر عام (1947م) في التأكيد على غرس روح التعاون، ومعرفة التقاليد المحلية والقومية، وغرس روح التفاهم العالمي، فضلاً عن التركيز على فهم اللغة والقدرة على استخدامها، والمقدرة على فهم الرياضيات واللغة، وتقدير الموسيقى والفن والأدب. (الأحمد عبد الرحمن وطه، حسن جميل، 2005، صفحة 67) .

3.2. التعليم المتوسط (الثانوية الدنيا):

وتمتد هذه المرحلة من (12-15) سنة من عمر الطالب، إذ تُسمى هذه المرحلة في اليابان بـ (المدرسة الثانوية الدنيا)، ويرتدي الطلبة في هذه المرحلة زياً موحداً، ويُعد المعلم في هذه المرحلة محور العملية التعليمية، إذ يكون النقاش محدوداً، وتتضمن المواد التي يدرسها الطلبة في هذه المرحلة على اللغة اليابانية والدراسات الاجتماعية والرياضيات والعلوم والموسيقى والفنون الجميلة والتربية الصحية والبدنية والفنون الصناعية والتربية الخلقية والأنشطة الاجتماعية ومواد اختيارية أخرى (الصالح فائقة سعيد، 1998 صفحة 127) .

4.2 التعليم الثانوي :

تستمر هذه المرحلة ثلاث سنوات، ويتم اختيار الطلاب بناءً على اختبار التحصيل الدراسي الذي يعقده مجلس التعليم في الولاية للطلبة ، وبناءً على سجلات كل طالب التي تقدم في شكل شهادات من قبل المدارس الثانوية الدنيا ، وتفرض رسوم دراسية على طلبة هذه المرحلة بالإضافة إلى شرائهم الكتب المدرسية المستخدمة في هذه المرحلة، وتهدف هذه المرحلة إلى تقديم تعليم ثانوي متخصص يتلاءم مع مستوى نمو الطلاب العقلي والجسدي. (بيو شامب إدوارد، صفحة 43)

3. المناهج التعليمية في اليابان وخصائصها:

يجري وضع المناهج الدراسية في اليابان من قبل وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا اليابانية من الناحية النظرية، بناء على مشورة المجلس المركزي للتعليم، وأما من الناحية العملية فتشارك أبرز الشخصيات في الوزارة وأساتذة الجامعات في وضعه، كما تجري مراجعته وتنقيحه كل عشر سنوات من أجل توفير نوعية تعليم تشمل الفئات الدراسية كافة من رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي. ويعدّ هذا المنهاج دليلاً إرشادياً توجيهياً للمعلمين؛ غير أنه يفسح لهم المجال للتوسع في إعطاء المادة الدراسية. ولأن المنهاج مصمم لغرض التوجيه فإن وزارة التربية تنشر إلى جانبه كتيبات توضيحية لكل مادة وفقاً لمرحلة دراسية. (عزام بن مُجد الدخيل، 2015، صفحة 143)

ومما يتميز المنهاج به الترابط والتركيز الدقيق على الموضوعات الأساسية والاستكشاف العميق لمفاهيمها، والتسلسل المدرس، فهو يرقى إلى مستوى عالٍ من التحدي المعرفي، وإن كان أقرب إلى المنهاج التقليدي المبني على المادة منه إلى المنهاج القائم على الجدارة. يأخذ المنهاج بيد الطالب خطوة إثر أخرى بصورة منطقية جداً، ويسير به من عام لآخر مع التركيز في كل عام على المواد التي ينبغي إتقانها من أجل فهم مواد العام اللاحق. (عزام بن مُجد الدخيل، 2015، صفحة 144)

ويمكننا تلخيص هذه المميزات في النقاط الآتية: (<https://www.saudi-teachers.com/vb/t/70449/>, 2023)

- ارتباط المنهاج التعليمي ومراعاته لخصائص الثقافة والمجتمع الياباني سواء في عملياته أو إجراءاته، رغم الاحتلال وتأثيره على جميع جوانب حياة اليابان حتى الآن.
- المرونة والقابلية للقياس والاستيعاب للمفاهيم والأفكار الأجنبية وقدرة المناهج والنظام التعليمي على التكيف معها وصبغها بالصبغة اليابانية.
- الاتجاه نحو ديمقراطية التعليم، وذلك من خلال المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ وإعطاء مساحات كبيرة من المرونة في صياغة وتنظيم المناهج التعليمية. هذه الميزة الأخيرة من بين أهم النقاط المغيبة في تعليمنا، حيث يتميز بالمركزية شبه المطلقة في صياغة وتنظيم المناهج التعليمية.
- اعتماد التعليم في اليابان في أساليب التدريب على الجانب العملي التطبيقي.
- يشارك أولياء الأمور بفعالية في النظام التعليمي من خلال ملاحظاتهم وآرائهم ومشاركتهم، وهو ما نفتقده في مجتمعنا العربي عموماً والجزائري على وجه الخصوص، فالأولياء منقطعون انقطاعاً شبه تاماً عن البيئة التعليمية لأبنائهم وكلّ ما يتعلّق بها .
- تلبي المناهج التعليمية في اليابان احتياجات السوق الاقتصادية والتقدم التقني مما يجعل الشركات الكبرى تقدم دعماً غير محدود للمؤسسات التعليمية، بل وتجعل منشآتها مجالاً لتقديم التدريب الفني والتقني لطلاب المدارس.
- الارتباط بالبيئة المحلية من خلال الرحلات والزيارات.

- استخدام التلفزيون التعليمي منذ سنة (1959م) والتوسع في ذلك، والبث مباشرة إلى المدارس، وهذا ما أصبحت تطبّقه الكثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة على غرار (مصر، العراق، سوريا، الجزائر...)، لما رأت فيه من جدوى في زيادة فاعليّة العمليّة التعليميّة ودعمها.

4. أساليب التعليم في اليابان:

يطغى الجانب العملي التطبيقي في التعليم الياباني على غيره، حيث يتم تعويد الطفل على هذا النوع ابتداء من المرحلة الابتدائية وحتى المراحل العليا من التعليم، كما يشيع استخدام أسلوب حل المشكلات والألعاب التعليمية؛ ولا شك أنّ ذلك يعود الطفل على تحمّل المسؤولية وإيجاد حلول لما يعترضه من إشكالات حتى في حياته الخاصّة. (الصالح فائقة سعيد، 1998، صفحة 124)

أضف إلى ذلك أن قدرة المعلمين المهنية والثقافية لها أثر غير خافٍ في التأثير على التلميذ في كلّ المراحل التعليميّة، وهو مما جعل المدرسة مكاناً محبباً لدى التلاميذ لما فيه من جو ملائم للتحصيل العلمي بطرائق غير منقّرة للطفل، بل على عكس ذلك فإنّ فيها كلّ ما يحبّه الطفل في مراحل الطفولة الأولى.

5. الإنفاق على التعليم:

بلغت جملة الإنفاقات الحكومية المدرسية على التعليم المدرسي في اليابان سنة 2002 حدّها الأعلى بما يقدر بـ (26) تريليون ين ياباني، حيث أنفق 85% منها على التعليم الإلزامي (الابتدائي والمتوسط)، وكانت الحكومات المحلية أولى الجهات الممولة للتعليم المدرسي الإلزامي والثانوي العالي، حيث أنفقت على الأول ما نسبته 71% وعلى الثاني (04) تريليون ين، أي ما نسبته 8%، بينما كانت منظمة اتحاد المدارس الممول الأول للتعليم العالي بما يعادل 52%. (مُحَمَّد بن شحات الخطيب، 2012، صفحة 33)

وتشير الإحصائيات الخاصة بتمويل التعليم بأن الإنفاق على التعليم العام شهد تزايداً مستمراً حتى عام 2012م، ثم عاد إلى انخفاض طفيف في السنوات الأخيرة، ولذلك يأتي الإنفاق الحكومي والمحلي مرتفعاً في التعليم الإلزامي، ويليه التعليم الثانوي العالي، ثم رياض الأطفال على الترتيب. وقد بلغ الإنفاق على التعليم المدرسي حوالي 3.5% من الناتج القومي الإجمالي لليابان في عام 2001 مقارنة ببعض الدول الأخرى، كفرنسا 5.6%، والولايات المتحدة الأمريكية 5.1%، وكوريا 4.8%، والمملكة المتحدة 4.7%، وألمانيا 3.4%. (مُحَمَّد بن شحات الخطيب، 2012، صفحة 34)

فاليابان من خلال هذه النسب تقارب إلى حدّ بعيد نظيراتها من الدول المتطورة من حيث الإنفاق عموماً، وما يلاحظه الخبراء في هذا المجال أنّ هذا الإنفاق في تزايد مستمرّ، ولعلّ ذلك عائد إلى عدّة عوامل أهمّها النمو الاقتصادي الذي تشهده اليابان عموماً، علاوة على تزايد الاهتمام بمجال التعليم؛ وذلك لزيادة الإيمان بمدى أهميته في النهوض والرقى والتطور في كلّ المجالات.

وتنفق اليابان على تكلفة تعليم الطالب الواحد في التعليم الابتدائي والثانوي معا ما يقدر بـ (5654) دولارا أمريكيا، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تنفق (7574) دولارا أمريكيا ، وفرنسا التي تنفق (6306) دولارا أمريكيا، وألمانيا التي يقدر إجمالي إنفاقها بـ (4911) دولارا أمريكيا، فيما نجد المملكة المتحدة تنفق ما مقداره 4643 دولارا أمريكيا. ويظهر لنا من خلال هذه الإحصائيات أن اليابان متفارقة جدا مع غيرها من الدول المتطورة في هذه المرحلة التعليمية من حيث الإنفاق. (مُجَّد بن شحات الخطيب، 2012، صفحة 34)

وتنفق اليابان على الطالب الواحد في التعليم الابتدائي والثانوي معا ما مقداره (5654) دولارا أمريكيا، وهي بذلك متفارقة جدا مع ما ينفق في الدول المتطورة في مجال التعليم، حيث يبلغ الإنفاق على الطالب الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية (6306) دولارا أمريكيا، فيما تنفق فرنسا (6306) دولارا أمريكيا، وتنفق ألمانيا (4911) دولارا أمريكيا، والمملكة المتحدة (4643) دولارا أمريكيا.

وأما إنفاقها على الطالب في التعليم العالي فيقدر بـ (4812) دولارا أمريكيا، وهو منخفض نوعا ما إذا ما قورن بغيرها من الدول الرائدة في مجال التعليم ، حيث نجد هذا الإنفاق يبلغ في ألمانيا (9590) دولارا أمريكيا، أي ما يقارب الضعف، وأما في المملكة المتحدة فيبلغ (7653) دولارا أمريكيا، وفي الولايات المتحدة (1052) دولارا أمريكيا. (مُجَّد بن شحات الخطيب، 2012، صفحة 34) .

ويمكننا القول عموما أنّ النهوض بالتعليم لا بدّ له من وقود، ووقوده الإنفاق، فالاهتمام بالمناهج والجوانب التعليمية وحده غير كافٍ، ولذلك فإن اليابان قد زادت من إنفاقها على ميدان التعليم عموما لما لمست من فوائد بيّنة، حيث رفعت من إنفاقها على المعلم والمتعلم وكل ما تتطلبه العملية التعليمية من مدارس ووسائل وتجهيزات ضرورية، خاصة مع ما يشهده العالم من تطوّر في المجال التكنولوجي الذي أصبح استغلاله في التعليم ضرورة لا مفرّ منها.

6. أهداف التعليم في اليابان:

إن المتأمل في التعليم الياباني يجد أنّه يولي اهتماما كبيرا بتطوير شخصية الفرد الياباني، وتنشئة مواطنين أصحاء في عقولهم وأبدانهم، يتحلون بالسماوات الضرورية التي تؤهلهم لبناء دولة ومجتمع تسودها الديمقراطية والسلام، وذلك بحسب القانون رقم 120 الصادر في ديسمبر 2006 ، والذي ينصّ على أهداف التعليم ومقاصده، وقد نصّ هذا القانون على المقاصد التي ترمي العملية التعليمية إلى تحقيقها، وهذه بعض أهمّ الأهداف المرجوّ تحقيقها: (عزام بن مُجَّد الدخيل، 2015، صفحة 120)

- تعزيز الاتجاه الرامي إلى اكتساب معرفة وثقافة واسعة النطاق، وطلب الحقيقة وغرس حسن عالٍ وإحساس مرهف بالأخلاق، جنبا إلى جنب مع تطوير جسد سليم .
- تطوير قدرات الأفراد واحترام قيمتهم في آن واحد، ورعاية ملكة الإبداع لديهم وتنمية روح الاستقلالية والاستقلال الذاتي، وتعزيز الاتجاه لتقدير قيمة العمل، مع التأكيد على أهمية الروابط بالحياة المهنية والعملية .

- بناء موقف إيجابي تجاه تقدير قيمة العدالة والمسؤولية والمساواة بين الرجل والمرأة والتعاون والاحترام المتبادل والمساهمة الفاعلة مع الآخرين في بناء المجتمع وتطويره.
- بناء موقف إيجابي تجاه احترام الحياة ورعاية الطبيعة والمساهمة في حماية البيئة.
- بناء موقف سلوكي تجاه احترام التقاليد والثقافة المحليّة وحب الوطن والمنطقة التي تربّوا فيها، إلى جانب احترام بلدان العالم الأخرى، والرغبة في المساهمة في تحقيق السلام العالمي، وتنمية المجتمع الدوليّ.

7. هيئات التدريس اليابان:

معظم المدارس لها هيئة إدارية صغيرة جدًا تتكون فقط من المدير ومساعدته وبواب وممرضة، ويعدّ مدير المدرسة هو القائد، وهو من يقرر البرنامج التدريسي للمدرسة، ويدير المعلمين ويتولى باقي الأدوار الإدارية بحسب الحاجة، ويتولى المعلمون تحديد كيفية تدريس المقرر الدراسي وإعداد مخططات الدروس علاوة على الاتصال بأولياء الأمور (عزام بن محمد الدخيل، 2015، صفحة 129 وما بعدها).

وتتوقف سمعة المدارس في اليابان على الأداء الأكاديمي للطلبة وسلوكهم؛ إذ يلقي المجتمع على عاتق المدرسة مسؤولية كلا الجانبين بطريقة لا نظير لها في الغرب، فعلى سبيل المثال إن خالف الطالب القانون دعت السلطات المسؤولة عن إنفاذ القانون المعلم المسؤول عنه وأعضاء الهيئة التدريسية جميعا للاعتذار عن سلوك الطالب (عزام بن محمد الدخيل، 2015، صفحة 130)، ولذلك فإننا لا نستغرب درجة التبجيل والاحترام التي يكنّها الطالب الياباني لمعلمه، وهيئة التدريس عموماً؛ فنجده يبذل قصارى جهده من أجل تحقيق نتائج جيّدة مع احترامه والتزامه بالقوانين التي تقرّها المؤسسات التعليمية.

ومما يمكننا استنتاجه هو أن نجد هذا المبدأ أيضاً في علاقة الطلبة بعضهم ببعض، فقد ترسّخ لدى الطلبة أنّ فشل الفرد داخل المجموعة يعني خذلان المجموعة؛ ولذا فإننا نجد الكلّ يكافح ويبذل ما في وسعه ويسعى على الدوام لتحقيق أهداف أسمى لأنّ ذلك هو سبيل كسب تقبل المجموعة والارتقاء بالذات (الدخيل عزام بن محمد، 2015، صفحة 130).

8. نظام التقويم والامتحانات في اليابان:

نجد التقويم يتباين بين مراحل التعليم الياباني، ففي المرحلة الابتدائية يكون التقويم مستمرّاً طيلة العام الدراسي، والأمر الذي يشدّ الانتباه في هذه المرحلة أنّه لا يوجد نجاح أو رسوب في هذه المرحلة وإنما يتمّ التركيز على كلّ ما له علاقة بالتربية والأخلاق عموماً.

أما في مرحلة التعليم المتوسّط، فيوجد امتحان في نهايته يحدّد قدرات الطالب التي اكتسبها خلال تسع سنوات وهذا الاختبار مركزي. ومثله عندنا في الجزائر امتحان نهاية مرحلة التعليم المتوسّط. أما المرحلة الثانوية، فتتنظم مجالس التعليم المعنية امتحان القبول، بينما تقوم المدارس نفسها بتنظيم امتحاناتها. وقد وضعت وزارة التربية اليابانية مركزاً وطنياً للقبول بالجامعات يقوم بتنظيم اختبار وطني في شهر يناير من كل عام لتقييم مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب

المتقدم للجامعة، والذي حققه في المدرسة الثانوية العليا، وتستخدم الجامعات نتائج هذه الاختبارات مع التقارير المدرسية ونتائج المقابلات والاختبارات، واختبارات المهارات العملية لاتخاذ القرار بشأن قبول الطلبة بالجامعة. (بيو شامب إدوارد، صفحة 53)

ومثل هذا الامتحان عندنا في الجزائر امتحان شهادة البكالوريا الذي تُكَلَّل به كلّ المراحل السابقة؛ والذي يعتبر بمثابة جواز القبول للدخول إلى الجامعة الجزائرية.

وقيمة هذا الامتحان في الجزائر لا تقلّ عنه في اليابان وأغلب دول العالم، لأنه يقرر ويحدد مجرى حياة الطالب، ولأنّه يحتاج إلى سنوات من الجهد والتخطيط والعمل الشاق.

أمّا بالنسبة لطلاب الجامعة فإنّ التقييم مستمرّ على مدار العام الدراسيّ من قبل الأساتذة المحاضرين وأعضاء هيئة التدريس، كما أنّه هناك امتحانات لكلّ مقرر تُعقد في نهاية كلّ فصل دراسيّ، وتتنوّع وسائل وأساليب الامتحانات لتشتمل على الاختبارات والشفهية والعملية، وقد يتم تكليف الطالب بإجراء بعض البحوث المرتبطة ببعض المقررات الدراسية، ومن المعروف عن اليابان الصرامة في امتحاناتها مما يؤدي إلى إقدام الكثير على الانتحار بسبب القلق المرتبط بالامتحانات، وتعود هذه الصرامة للرغبة الشديدة في تجويد مخرجات التعليم نظراً لما تفرضه المنافسة العالمية. (عبد العظيم صبري ورضا توفيق، 2017، صفحة 48)

9. مكانة المعلم في اليابان:

لقد عرف اليابانيون ما للإنسان عموماً من قيمة ودور فعّال في نهضة الأمم ورفقيها، فاهتمّوا بالإنسان بشكل عامّ معلّماً ومتعلّماً، وآمنوا بقدراته الخارقة فارتكزوا عليه لتحقيق مبتغاهم في النهوض بوطنهم في شتى مجالات الحياة (الفكرية، الاقتصادية، الصناعية، التعليمية،...)، ولعلّ أهمّ دافع لليابان في شقّها هذا الطريق الوعر هو موقعها الجغرافي الصعب؛ فهي كما هو معلوم عبارة عن أرخبيل من الجزر، إضافة إلى افتقارها إلى الموارد الطبيعية، فأصبح الإنسان المعوّل عليه الوحيد في النهضة اليابانية، وقد استطاع اليابانيون أن يعطوا للعالم دروساً في شتى مجالات الحياة في الانضباط والأخلاق والوطنية على حدّ سواء؛ فأبهروا في كلّ قَدَموه، حتّى وصفهم البعض بأنهم كائنات من كوكب آخر.

كما أنّ إيمانهم بقيمة العلم وأهميته زادت من إعلاء شأن المعلم وتبجيله؛ بل إنّ مكانته ورتبته تعدّ من أكثر الرتب رقيّاً واحتراماً في المجتمع، ولعلّ هذا ما نلمسه في إجابة إمبراطور اليابان حين سُئل ذات يوم عن أسباب تقدم دولته في هذا الوقت القصير، فأجاب بقوله: « بدأنا من حيث انتهى الآخرون، وتعلمنا من أخطائهم، ومنحنا المعلم حصانة الدبلوماسي وراتب الوزير. (بونعمان سلمان، 2012، صفحة 110)، ففي هذه الإجابة المختصرة اعتراف مباشر بفضل المعلم ودوره في تحقيق النهضة، وأنّ ما وصلت إليه اليابان لا يكمن في توفير الماديات وحدها؛ وإنما يعود إلى العقل البشري المدبّر الذي أصبح الياباني يمتاز به بفضل المعلم الذي أنشأ وكون أجيالاً تعلقت بالعلم وأصبح إيمانها بقيمته وأهميته يزداد يوماً بعد آخر، وذلك لما لمس من نتائج محققة أبهرت بها الأمة اليابانية العالم في شتى المجالات.

ليس هذا فقط، بل إن الياباني يقدس المعلم ويُجلّه أبما إجلال؛ فمن المقولات التي أصبحت شائعة في أوساط الطلاب: " اجعل المسافة بينك وبين المعلم سبع خطوات حتى لا تخطو فوق ظلّه"، وهذا من باب قياس الأدنى على الأعلى، فإن كان طالب العلم يجعل بينه وبين ظلّ أستاذه مسافة حتى لا يدوسه احتراماً وتقديراً؛ فإنه يرى ما هو أكثر جرأة على المعلم من قول أو فعل أشدّ وطأ وأكثر إهانة له؛ فهو يعظّم هذا الفعل البسيط، ويعتبره إهانة لمعلمه، فما بالك بما هو إهانة فعلا.

كما أنّ المجتمع الياباني قد توارث هذا الاحترام والتبجيل للمعلم جيلا بعد جيل؛ حيث تعتبر كلمة " سينسي sensei اليابانية التي تطلق على المعلم واحدة من أرفع درجات التبجيل والاحترام الذي لا يمكن أن يضافى على شخص ما في اليابان".

ومما يجدر الإشارة إليه أنّ هذه المكانة التي تبوّأها المعلم الياباني ليست وليدة لحظة ولا ساعة أو يوم؛ وإنما هي نتاج فترة زمنية طويلة تلعب فيها الأسرة اليابانية الدور الأهم، حيث يقوم الوالدان بزراعة هذا الاحترام في نفوس أبنائهم منذ السنوات الأولى للدراسة، وهو مما أعطى فيما بعد للمعلم سلطة كبيرة في تعامله مع الطلاب في كافة المراحل. وأما من حيث الجانب المادّي فُيُعد وضع المعلم الياباني مرتفعاً اجتماعياً واقتصادياً، مقارنة بغيره من موظفي القطاعات الأخرى، إذ تمنح اليابان المعلم راتباً مجزياً عند سن معين، ويزداد هذا الراتب بانتظام، ويستمر هذا التكريم حتى بعد التقاعد، فمثلاً لو قضى عشرين سنة في التعليم وكان معلماً نموذجياً، فإن راتبه قد يصل إلى ثلاثة عمّا كان أول بداية الخدمة ما سواه من الماديات. (بيو شامب إدوارد، صفحة 97)

ولعلّ هذا من أهمّ المحفّزات التي تزيد من إقبال المعلم على إتقان ما وُكِّل به من مهام، فلا يصرف نظره إلى الماديات التي كفي مؤنتها.

وإنّ هذا مما نلمسه في كثير من بلاد العرب على غرار بلدنا الجزائر، حيث يعيش المعلم مشتبهاً بين مهامه ومصاعب الحياة المادية (كالسكن والعلاج وغيره من ضرورات الحياة)، بل إنّه قد كان محطّ سخرية وازدراء عند كثير ممّن لا يعرف قدر العلم والمعلم. ولئن أُهين المعلم فإننا لا ننتظر من الأجيال شيئاً يذكر أو نتيجة تُشكر، ولعلّ قول الشاعر في هذا المعنى أبلغ حين يقول:

إنّ المعلم والطبيب كلاهما *** لا ينصحان إذا هما لم يُكرما
فاصبر لدائك إن أهنت طبيبه *** واصبر لجهلك إن أهنت معلماً

10. تكوين المعلم وتأهيله :

إنّ مما لا شكّ فيه أنّ المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية التعلّمية، وعليه فإنّ إعداده وتكوينه وتأهيله من الأهمية بمكان في هذه العملية أيضاً؛ بل إنّه من الأولويات لنجاح العملية التعليمية. ولئن استطاعت اليابان أن تتقدم وتنافس الدول الكبرى صناعياً، فإنّ ذلك لم يكن ليحدث لولا وجود معلمين أكفاء يؤدون واجبهم على أفضل الوجوه

وأحسنها، واستطاعوا أن يخرجوا للعالم أجيال أقل ما يمكن القول عنها أنها أبدعت في كل المجالات وأبهرت بجدتها واجتهادها .

وقد اجتمعت كثير من العوامل كانت الدافع الأساس لليابان في الاهتمام بالتعليم والمعلم، نذكر منها: (عبد العظيم صبري ورضا توفيق، 2017، صفحة 43) .

- **العامل السكاني:** حيث تعتبر اليابان خامس دولة في العالم من حيث السكان، فتوجهت إلى الاستثمار في الرأسمال البشري

- **العامل الثقافي:** فالطبيعة المرنة لتكوين النسيج الثقافي والتراث الياباني وقابليته للاقتباس واستيعاب مفاهيم وأفكار أجنبية يتميز بقدرته على التكيف معها وصبغها بصبغة يابانية.

- **العامل الجغرافي:** حيث أدى انعزال اليابان عن العالم في جزرها المختلفة إلى جعل الشعب الياباني متجانسا متعاون مؤمنا بالوحدة الوطنية، وهو مما انعكس على النظام التعليمي إيجابا.

- **العامل السياسي:** حيث أجريت تعديلات جذرية على نظام التعليم بعد خروج اليابان منهزمة من الحرب العالمية، وذلك بهدف تطويره والنهوض به.

- **العامل الاقتصادي:** فنظرية الاستثمار في التعليم من القواعد النظرية المعترف بها في تحديد اتجاه السياسة التعليمية في اليابان، كما أنّ انتعاش اليابان اقتصاديا أدى إلى زيادة الطلب على التعليم الجامعي.

- **الدستور:** فقد نصّت إحدى موادّه على أنّ الناس كلّهم لهم الحق في تلقي فرص تعليمية تتفق وقدراتهم، وهو مما أدى إلى اتجاه اليابان لتطوير صيغ مختلفة للجامعات لتحقيق العدالة في التعليم.

ولأنّ اليابانيين قد أولوا التعليم والمعلم هذه القيمة العظيمة، فإنّ الدخول إلى معاهد تكوين المعلمين لم يعد بالأمر اليسير والمتاح إلى كلّ الطلبة المتقدمين إلى هذا الاختيار، فقد صار النخبة وحدهم فقط من يتمّ قبولهم لدخول هذا المعترك، حيث تجرى مقابلات وامتحانات للطلبة عند اختيارهم لمهنة التعليم، وذلك لمعرفة مدى قابليتهم وانسجامهم مع هذه المهنة التي قدّسها اليابانيون حين عرفوا قيمتها الحقيقية، فيتمّ بذلك اختيار الأفضل والأكفأ من المتقدمين، ومن أهمّ الاختبارات للقبول في كليات التربية والتعليم (سُمّية عيد الزعبوط، 2015):

- اختبارات القبول التحصيلية العامة، ومنها اختبار وطني يعطى للراغبين في الالتحاق بكليات التربية، ويعقد هذا الاختبار في شهر يناير من كل عام تحت إشراف المركز القومي لامتحانات القبول.

- اختبارات القبول الخاصة بكليات التربية والتي تقيس قدرات واستعدادات وميول واهتمامات الطلاب من زوايا مختلفة.

- اختبارات المهارات العملية بهدف تحديد مهارات الطلبة وقدراتهم العملية ومهاراتهم اللازمة للعمل في التعليم.

- اختبارات المقال، حيث يطلب من الطلاب كتابة مقالات متنوعة في موضوعات مختلفة للتعرف على مستوى التفكير وطريقة الكتابة لدى الطلاب.

- اختبارات الدقة للتعرف على مستوى الإتقان لدى الطلبة في اللغة اليابانية وبعض اللغات الأخرى.

وتتولّى الجامعات أو الكليات المعترف بها من قبل وزارة اليابانية إعداد معلمي التعليم الابتدائي والثانوي بحيث تكون مدة الدراسة لمعلمي المرحلة الابتدائية أربع سنوات في الجامعات الوطنية، ويتم تدريب معلمي المدارس الثانوية الدنيا (المتوسط) في جامعات وطنية عامة محلية أو خاصة، بينما يتم تدريب معلمي المدارس الثانوية العليا في الجامعات، وتبعاً لذلك يمنح الطالب المتخرج من هذه المعاهد أو الجامعات شهادات من فئتين: (عون وفاء، 2013، صفحة 115).

الفئة الأولى: شهادة معلم المرحلة الثانوية العليا بعد تخرجه من الجامعة وحصوله على درجة الماجستير، وهي شهادة صلاحية التدريس، وبرنامج إعداد معلم الثانوية يتكون من 10% مقررات علوم تربوية، و90% مقررات أكاديمية تخصصية.

الفئة الثانية: فئة معلمي رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية والمتوسطة، حيث يدرس لمدة عامين بعد المرحلة الثانوية ويحصل على شهادة صلاحية التدريس، ويتكون برنامج إعداده من 30% علوم تربوية، و 70% مقررات أكاديمية. ويُشترط على كل من يرغب الانضمام لمهنة التدريس أن تتوافر فيه المتطلبات الآتية: (مصطفى صلاح عبد الحميد، 2014، صفحة 119)

1- أن يكون خريج مؤسسة تعليمية معتمدة ومعترف بها من قبل وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا
2- حضور التدريب الميداني (Field Training)، إذ يُشترط لمعلمي التعليم الابتدائي أربع ساعات معتمدة من التدريب الميداني أسبوعياً، وبالنسبة لمعلمي المدارس المتوسطة والثانوية يشترط ساعتان معتمدة من التدريب الميداني أسبوعياً.

3- أن يجتاز اختبار تأهيل المعلمين (Teacher Qualification Examination) الذي تعقده الولاية .
و حين يستوفي الطالب الشروط السابقة كافة، يتم عمل قائمة بأسماء جميع المعلمين المؤهلين للعمل في مهنة التدريس في كل ولاية وتحفظ بمجلس التعليم بالولاية، حيث يقوم المجلس بتعيين المعلمين الجدد المدرجة أسماؤهم بتلك القائمة طبقاً لحاجة الولاية والمناطق التعليمية من التخصصات المختلفة، وتسري صلاحية هذه القائمة لمدة عام، وفي حالة عدم تعيين المعلم خلال ذلك العام عليه أن يتقدم مرة ثانية لاجتياز اختبار تأهيل المعلمين بالولاية حتى تتاح له فرصة العمل بمهنة التدريس في العام الموالي. (غنيم، سويلم مُجد مُجد، 2011، صفحة 191)

11. تدريب المعلم أثناء الخدمة:

ويهدف التدريب في هذه المرحلة إلى مواكبة المعلمين لكلّ المستجدات الطارئة في مجال التعليم، علاوة على تحسين قدراتهم وكفاءاتهم وكذا الاستفادة بعضهم من بعض وتبادلهم الخبرات في المراحل التعليمية المختلفة. وتختلف برامج التدريب في هذه المرحلة باختلاف الخبرة، كما تتميز بالديمومة والاستمرارية، ويتم تطبيقها على النحو الآتي : (عبد العظيم صبري ورضا توفيق، 2017، صفحة 45):

- أ- برنامج تدريبي إجباري من الوزارة بعد حصول المعلم على الوظيفة مباشرة .
- ب- برنامجان إضافيان؛ أحدهما بعد ثلاث سنوات خبرة في العمل، والآخر بعد أربع سنوات خبرة في العمل توفرها السلطات التعليمية المحلية.

ت- برنامج تدريبي إجباري من قبل الوزارة بعد مرور عشر سنوات من الخبرة في التدريس. وأما فيما يتعلّق باحتياجات المعلمين التدريبيّة فتحدّد من قبل هيئات تعليمية خاصّة تقوم بإعداد برامج التدريب المناسبة لكلّ فئة، ومما يجدر ذكره أيضا أنّ متابعة المدارس لهذا التدريب إلزامي، ويتمّ التنسيق لذلك مع السلطات التعليميّة المحليّة والمركزيّة (مُجَّد بن شحات الخطيب، 2012، صفحة 37 وما بعدها)

وما يمكننا تسجيله هنا عن متابعة التدريب خلال الخدمة أنّه يعود بلا شكّ على زيادة الفاعليّة في العمليّة التعليميّة وتحسين نتائجها، فهو يجعل المعلّم مواكبا لكلّ المستجدّات العلميّة في موادّه الدراسية، كما يدفعه إلى مسابرة استعمال التكنولوجيا في العملية التعليميّة، ولعلّ هذا ما تفتقده الكثير من الدّول في مجال التعليم؛ حيث نلمس هوة عميقة بين أجيال المعلمين نتيجة هذا الانقطاع عن التكوين والتدريب. هذا علاوة على الجانب النفسي الذي يصبح عاملا سلبيا يؤثّر على المعلّم مع مرور الزمن نتيجة شعوره بالانقطاع وتدنيّ كفاءته خاصّة في مستجدّات العصر في مجال التعليم؛ والتي يأتي على رأسها استعمال التكنولوجيا (الحاسوب وبرامجه والأترنت وغيرها....).

12. خاتمة:

مما سبق يمكننا القول بأنّ اليابانيين قد علموا مكمّن الداء فشخصوا الدّواء وعرفوا أسباب النهضة فلزموا وطبقوا؛ فقد عرفوا أنّه لا سبيل للنهضة إلّا بالعلم، فجدّوا في طلبه، وأيقنوا أنّ لا تطوّر للعلم إلا بالمعلّم، فعملوا آنذاك على تكوين المعلّم وإعداده، وأحاطوه بالرعاية والاهتمام وأعطوه من القدر والمكانة ما يستحقّ وسط المجتمع، ولذلك فإنّ أردنا الاستفادة من هذه التجربة المتميّزة في التعليم فإنّ أيسر الطرق هو إعادة الاعتبار إلى المعلّم وإعطائه المكانة التي يستحقّ في المجتمع، هذا إضافة إلى بعض العوامل المتضافرة والتي لا تقلّ أهميّة عنه، والتي يمكننا أن نكيّفها مع ما يتلاءم ومجتمعنا العربيّ المسلم، والتي يمكننا إيجازها فيما يلي :

- الموازنة بين الأصالة والمعاصرة، فاليابان لم تنسلخ من هويتها، وإنما استفادت من معطيات العصر ومن تجارب الدول الغربية، وتمسكت بجذورها التاريخيّة والثقافية، ولعلّ هذا من أهمّ العوامل التي تزيد من شعور المواطن بالانتماء والمسؤوليّة تجاه وطنه.

- الإيمان بأنّ الاستثمار في التعليم وفي العامل البشريّ أفضل أنواع الاستثمار، وأنّه ما من أمة قامت لها قائمة فتطورت وتحضّرت إلا وكان هذا الطريق مسلكها.

- تنمية روح المسؤولية عند الطلاب ومحاولة رفع كرامة بعض الأعمال التي ينظر إليها في المجتمع على أنّها ضعيعة، ومن أبسط الأمثلة التي يمكن ضربها هنا عمال النظافة، فنظرة المجتمع لعامل النظافة في اليابان تختلف عنه في كثير من دول العالم.

- غرس القيم الوطنيّة والدينيّة وتعزيز روح الجماعة لدى الطفل في سنّ مبكّرة

- التركيز في تدريب المعلمين على الجانب العمليّ أكثر منه على الجوانب النظرية، فالجانب العمليّ هو الذي يسهم في اكتساب المعلّم لمهارات التدريس، كما يمكنه من خلاله اكتشاف النقصان وتداركها.

- الاهتمام باللغة الوطنية واستعمالها في طلب المعارف والعلوم، كيف لا ولغتنا العربية أجلّ لغة، فقد حباها الله وأكرمها بأن أنزل كتابه الكريم على نبيه بما.
- الاستفادة من طرق التعليم المشترك وطرق التعليم الذاتي، والاستثمار في طرق التعليم الحديثة التي تعتمد على التقنيات الحديثة .
- وضع معايير دقيقة في اختيار المقبلين على هذه المهنة النبيلة، ووضع حوافر مادية ومعنوية من شأنها أن ترفع من قيمة المعلم في المجتمع .
- التعزيز من التربية الدينية في المدارس ابتداء من المرحل الأولى، فمجتمعنا المسلم يختلف عن طبيعة المجتمعات الغربية، وتربيتنا الدينية تنعكس إيجابا على مستوى الطلبة وتحصيلهم الدراسي لاشكّ، وهذا ما لمسناه في أرض الواقع، وأبسط مثال يمكن الاستشهاد به هو الطلبة المتفوقون في السنوات الأخيرة في شهادتي التعليم المتوسط والباكالوريا، فكلهم أو أغلبهم من حفظة كتاب الله.
- الاستفادة من طريقة التقويم، وهي أن يقوم المعلم نفسه، ثم يقومه المسؤولون عنه، وهي طريقة تنم عن روح المسؤولية العالية، فإن وصل الإنسان بنفسه لهذه الدرجة فإنه لا شكّ سيحقق من الرقيّ ما تصبو إليه نفسه وزيادة.
- إشراك الأولياء في مسؤولية التعليم، ففي نموذج اليابان نجد الأتمهات يحضرن الدّروس إن طرأ طارئ تسبب في غياب أبنائهن كمرض أو غيره، وذلك حتى لا يُفوّتُن على أبنائهن فرصة التقدم في الدروس وفهمها.

13. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- عبد الفتاح زكي أحمد، (2006)، التجربة اليابانية في التعليم، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- عبد الرحمن الأحمد، و جميل طه حسن، (2005)، التعليم في اليابان، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت.
- سعيد الصالح فائقة، (1998)، التعليم في دول الشرق الأقصى، وزارة التربية والتعليم في البحرين، المنامة.
- إدوارد بيو شامب، التعليم الياباني والتعليم الأمريكي، ترجمة محمد طه علي، دار المعرفة للتنمية البشرية، الرياض.
- الدخيل عزام بن محمد، (2015)، تعلمهم نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي، دار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت.
- صبري عبد العظيم و توفيق رضا، (2017)، إعداد المعلم في ضوء تجارب بعض الدول، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- سلمان بونعمان، (2012)، التجربة اليابانية دراسة في أسس النموذج النهضوي، بيروت.
- وفاء عون، (2013)، سياسة التعليم في اليابان، مطبوعات جامعة الملك سعود للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.
- عبد الحميد مصطفى صلاح، (2014)، المدخل في التربية المقارنة ونظم التعليم، مكتبة الرشد، الرياض.
- الخطيب محمد بن شحات، (2012)، التعليم في اليابان والصين ملامح ودروس.

المقالات:

- غنيم سويلم محمد محمد، (2011)، الترخيص المهني للمعلم في مصر - رؤية مقترحة في ضوء بعض الخبرات العالمية، مجلة التربية، المجلد 07، العدد 34، ص 191.

المداخلات:

- الزعبط سُميَّة عيد، (الخامس من جوان 2015)، واقع نظام التعليم الأردني على ضوء التجربة اليابانية في التعليم، الملتقى الثالث (تجارب تعليمية متميزة كلية العلوم التربوية)، جامعة الإسراء، بغداد.

مواقع الانترنت:

ملتقى المعلمين والمعلمات، (2011)، مكانة المعلم في اليابان، الرابط:

[/https://www.saudi-teachers.com/vb/t/70449](https://www.saudi-teachers.com/vb/t/70449)